FILE COPY

REFERENCE AND TERMINOLOGY UNIT
please return to room

Distr.
GENERAL

A/CN.9/250/Add.3
18 April 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

لجنة الأمم المتحدة
للقانون التجاري الدولي
الدورة السابعة عشرة
نيويورك ، ٢٥ حزيران/يونيه -
١١ تموز/يوليه ١٩٨٤

مشروع دليل قانوني بشأن التحويلات الالكترونية للأموال

تقرير الأمين العام

(تابع)

فصل عن

الاتفاقات المتعلقة بتحويل الأموال
وتعليمات تحويل الأموال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
ألف -	الاتفاق العام بين المصرف والعميل المصرفي على تحويل الأموال	١ - ١١	٤
	١ - العقد المتعلق بالدفع النقدي	٢ - ٤	٤
	٢ - الاتفاق المتعلق بالتحويل الى حساب أو منه	٥ - ١١	٥
باء -	سلطة تحويل الأموال والقيد على حساب المحول...	١٢ - ٢٥	٧
	١ - تعليمات التحويل المدين والدائن الصادرة عن المحول والمقدم الى المصرف المحول..	١٢	٧

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٢ - تعليمات التحويل المدين المشذبة في المصرف المحول اليه	١٣ - ١٨	٧
٣ - تعليمات التحويل المدين بالوسائل الورقية غير الصادرة من المحول	١٩ - ٢٠	٩
٤ - تعليمات التحويل الالكتروني المدين غير الصادرة من المحول	٢١ - ٢٣	١٠
٥ - سلطة مصرف ما في القيد على حساب مصرف آخر	٢٤ - ٢٥	١١
جيم - تعليمات تحويل الأموال	٢٦ - ٥٤	١٢
١ - التصديق	٢٦ - ٣٩	١٢
(أ) شكل التصديق	٣٠ - ٣٥	١٢
(ب) ماذا ينبغي التصديق عليه	٣٦ - ٣٩	١٤
٢ - عناصر البيانات	٤٠ - ٤٦	١٥
٣ - الشكل	٤٧ - ٥٤	١٩
دال - المدة التي يتوجب على المصرف أن يقوم خلالها بتنفيذ التعليمات	٥٥ - ٨١	٢١
١ - اعتبارات عامة	٥٥ - ٥٦	٢١
٢ - اهتمام العميل بسرعة الاداء واتساقه ...	٥٧ - ٦٦	٢٢
(أ) الأثر المترتب على العلاقات بين العملاء	٥٨ - ٥٩	٢٢
(ب) امكانات جني فوائد على الارصدة المصرفية للعملاء	٦٠ - ٦٥	٢٣
(ج) تعذر الرجوع عن تعليمات تحويل الأموال	٦٦	٢٥
٣ - اهتمام المصرف بسرعة الأداء واتساقاته ...	٦٧ - ٧٣	٢٥
(أ) امكانات جنى فائدة على الأصول المصرفية	٦٨ - ٧١	٢٦
(ب) ضمان السداد للمصرف المحول اليه .	٧٢ - ٧٣	٢٧

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٤ - مسؤولية المصرف المقصود عن سرعة التنفيذ	٧٤ - ٧٨	٢٨
(أ) التحويل الدائن	٧٤ - ٧٦	٢٨
(ب) التحويل المدين	٧٧ - ٧٨	٢٩
٥ - أثر الأعمال المصرفية في الفروع ...	٧٩ - ٨١	٢٩

فصل عن

الاتفاقات المتعلقة بتحويل الأموال وتعليمات تحويل الأموال

ألف - الاتفاق العام بين المصرف والعميل المصرفي على تحويل الأموال

١ - تقوم المصارف بتنفيذ تحويلات الأموال بموجب شروط الاتفاقات المبرمة بين المصارف وعملائها . الا أن العقود التي تنظم تحويلات المدفوعات النقدية الواردة أو المدفوعات النقدية الصادرة تتسم بالقصور ، في حين أن تلك العقود التي تنظم التحويلات التي تضاف الى الحسابات أو تخصم منها هي أكثر تعقيدا .

١ - العقد المتعلق بالدفع النقدي

٢ - يحدث تحويل الدفعة النقدية الواردة عندما يدفع شخص نقدا الى المصرف المحول المبلغ المراد تحويله مضافا اليه رسوم الخدمة ، ويتعهد المصرف بتحويل ذلك المبلغ الى المحول اليه نقدا أو يقيده لحسابه . ويقتصر الالتزام التعاقدي للمصرف المحول على هذه المعاملة المحددة المعينة .

٣ - أما خدمة التحويل المدين لدفعة نقدية بالوسائل الورقية فتقدمها المصارف وبعض المؤسسات المالية الأخرى التي تزود المحول اما بتعليمات بالدفع عند الطلب ،وهي يمكن أن تكون شيكا يسحبه المصرف على نفسه أو على مصرف آخر أو بشكل ما آخر من أشكال تعليمات التحويل المدين ، التي يستطيع المحول أن يرسلها بواسطة البريد أو بطريقة أخرى الى المحول اليه . وتستند التزامات المصرف المحول اما الى قانون الشيكات أو ، عندما لا تكون تعليمات التحويل المدين في شكل شيك ، الى القانون الذي ينظم هذه التعليمات بالوسائل الورقية .

٤ - وأما تحويل دفعة نقدية صادرة فيحدث عندما يتعهد المصرف أو الخدمة البريدية أو الشركة الخاصة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، بأن تدفع الى المحول اليه نقدا . وترتبط هذه الخدمة ، في أكثر الأحيان ، بخدمة دفعة نقدية واردة موجهة للمستهلك . وقد يوجب التزام المصرف المحول اليه ، بما في ذلك مكتب الاستلام التابع للخدمة البريدية أو لشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، أما البحث عن المحول اليه في عنوان يعطيه المحول ، أو استبقاء الأموال في انتظار حضور المحول اليه بنفسه . وعلى الرغم من أن المصرف المحول اليه يستبقي الأموال لصالح المحول اليه ، فليست هناك أية علاقة تعاقدية بين الاثنين ، كما أنه ليس من الواضح في كثير من الأنظمة القانونية ما يكون للمحول اليه من حق في الأموال ، ان وجد ، ريثما تسلم اليه .

٢ - الاتفاق المتعلق بالتحويل الى حساب أو منه

٥ - عند فتح حساب مصرفي ، يدخل المصرف وعميله في عقد ينظم الخدمات التي سوف يؤديها المصرف . وفي أكثر الأحيان ، يبرم العقد كتابة ، على الرغم من أنه من الطبيعي في بعض البلدان ، ألا يوجد عقد كتابي بين المصرف وعملائه . وفيما يتعلق بتحويلات الأموال ، فان العقد يميز بين تلك الخدمات التي يقدمها المصرف بصفته مصرفا محولا والخدمات التي يقدمها بصفته مصرفا محولا اليه ، أما في تلك البلدان التي تتميز بعدم وجود عقود كتابية فيها ، فان الشروط الضمنية للعقد تكون موجودة في الممارسات المصرفية . وفي كثير من البلدان تكون الشروط الأساسية للعقد موجودة في الشروط العامة للمصرف ، والتي قد تكون موحدة في جميع أنحاء البلد . ويمكن أن يكون العقد الذي ينظم حسابا تجاريا هاما موضع تفاوض على نحو منفرد ، وبينما يمكن ألا تتطلب شروطه اجراء تغييرات في اجراءات تحويل الأموال من شأنها احداث اضطراب في عمليات المصرف ، فانه يمكن أن تحتوي على أحكام خاصة ذات أهمية ، ولا سيما فيما يتعلق بأنواع التحويلات التي يمكن اجراؤها ، والاذن والتصديق اللازمان ، والوقت الذي سيتم فيه القيد على حساب العميل أو القيد لحسابه .

٦ - وينص الترتيب بين المصرف وعميله على أن يقوم المصرف ، بناء على تعليمات التحويل الدائن التي يصدرها عميله أو تعليمات التحويل المدين التي يصدرها محول اليه ، بتحويل الأموال الى حسابات المحول اليهم المبينين . وينص الترتيب أيضا على أن المصرف مأذون له باتخاذ الاجراءات كي يسدد لنفسه المبالغ المحولة . والخطوة الأولى ، التي تكون عادة الخطوة الضرورية الوحيدة ، لكي يسدد المصرف لنفسه هذه المبالغ هي أن يقيدها على حساب المحول .

٧ - ويحدد العقد عادة أنواع تحويلات الأموال التي يكون المصرف مأذونا له باجرائها ازاء ذلك الحساب ، وكذلك التصديق المطلوب قبل أن يؤذن للمصرف بالتصرف فيما يتعلق بتعليمات بتحويل الأموال . ويجوز أن يسمح العقد ، على نحو محدد أو ضمنا ، بجميع أشكال تحويلات الأموال المتاحة عموما عن طريق ذلك المصرف وقد لا يسمح بأشكال معينة من تحويلات الأموال الا بموجب اتفاق خاص . وينبغي بوجه خاص أن يكون المصرف متأكدا من أن لديه سلطة سليمة ، بما في ذلك قرار من مجلس ادارة الشركة ، قبل أن يقوم بتركيب طرفيه في مكان أعمال أحد العملاء يمكن عن طريقها ارسال تعليمات التحويل مباشرة الى المصرف .

٨ - وحتى وقت قريب كان باستطاعة أي عميل في بلدان كثيرة أن يسلم الى المصرف أي شكل من أشكال تعليمات التحويل المدين ، ويقوم المصرف بارسالها عن طريق ترتيبات المقاصة أو التحصيل المتاحة لديه لتقديمها الى المصرف المحول . وربما كانت هناك أحكام موحدة فيما يتعلق بالوقت الذي تقيد فيه الحصيلة لحساب العميل ومقدار الخصم ، ان وجد ، من المبلغ الاسمي لتعليمات التحويل المدين المستلمة ، على الرغم من أن الترتيبات الخاصة مع عملاء معينين يمكن أيضا أن تكون عامة .

٩ - الا أن تلك الحالة لم تعد قائمة باستثناء ما يتعلق بالشيكات . اذ لا يسمح الا لأولئك العملاء المصرفيين الذين وقعوا عقودا خاصة مع المصرف بارسال مثل تلك التعليمات بالتحويل المدين باعتبارها مستندات مصرفية للبطاقات الدائنة ، ويمكن أن يختلف الخصم الذي يتقاضاه المصرف اختلافا كبيرا بين شتى المحول اليهم ، وفي بعض البلدان قد لا يسمح القانون الا لفئات معينة من المحول اليهم بتقديم تعليمات التحويل المدين بموجب اذن مستديم بالخصم من الحساب ، حتى في الحالات التي لا توجد فيها أي قيود قانونية من هذا القبيل ، كما ان المصارف لا تسمح بالقيام بذلك الا للعملاء الذين يتمتعون باستقامة راسخة ومركز مالي وطيد .

١٠ - وقد يكون الحساب الذي تسجل فيه قيود تمثل تحويلات الأموال ، حسابا من النوع الذي يحمل عادة رصيدا دائنا ، أو من النوع الذي يحمل عادة رصيدا مدينا . وليس من المهم ، فيما يتعلق بعملية تحويل الأموال ، ما اذا كان المحول يحصل على فائدة أم لا عندما يكون الحساب دائنا ، أو يتحمل فائدة أم لا عندما يكون الحساب مدينا ، ولا هو من المهم ، فيما يتعلق بعملية تحويل الأموال ، أن يكون الحساب من نوع يستخدم عادة لاجراء تحويلات الأموال أو استلامها ، بيد أن بلدانا كثيرة تفرض قيودا على أنواع الحسابات التي يمكن أن يقيد عليها مبلغ تعليمات تحويل الأموال . وعلاوة على ذلك ، توجد في بعض البلدان قيود قانونية على المدى الذي قد يسمح به لحساب من نوع يتوقع أن يكون حاملا لرصيد دائن ، أن يحمل رصيدا مدينا . وعلى أية حال فان جميع المصارف تضع في نهاية الأمر حدا على المدى الذي يسمح به المصرف للعميل بأن يكون مدينا له . اذ عند بلوغ ذلك الحد ، لا يقبل المصرف تعليمات تحويل الأموال التي يصدرها العميل ، الى أن يتخذ العميل اجراء علاجيا .

١١ - أما في البلدان التي ما زالت فيها الطريقة العادية لتحويل الأموال هي التحويل الدائن ، فان فتح الحساب المصرفي يعطي المصرف تلقائيا الحق في تلقي تحويلات دائنة وقيدها لذلك الحساب . وهناك قيود قليلة على نوع الحساب الذي يمكن أن يقيد له تحويل للأموال . بيد أنه في بعض البلدان التي ما زالت فيها الطريقة العادية لتحويل الأموال هي التحويل المدين ، ولاسيما عن طريق تحصيل الشيكات ، فقد رئي ألا يسمح لأي شخص ، سوى مالك الحساب ، بأن يودع أموالا في الحساب . واذا كان لدى المصرف شكوك من حيث سلطته في استلام تحويل دائن لحساب ما ، فقد يكون من الضروري وجود اذن محدد من عميله قبل أن يقيد لحسابه المبالغ المستلمة عن طريق تحويل دائن.

باء - سلطة تحويل الأموال والقيد على حساب المحول

١ - تعليمات التحويل المدين والدائن الصادرة عن المحول والمقدمة الى المصرف المحول

١٢ - تعد تعليمات تحويل الأموال الصادرة عن المحول والمرسلة أو المقدمة الى المصرف المحول ، بمثابة اذن للمصرف المحول سواء بأن يحول الأموال الى حساب المحول اليه في المصرف نفسه أو في مصرف آخر . أو بأن يقيدها على حساب المحول . وفي جميع التحويلات الدائنة للأموال بالوسائل الورقية والالكترونية يرسل المحول تعليمات التحويل الدائن الى المصرف المحول . أما في بعض التحويلات المدينة بالوسائل الورقية وبخاصة تلك التي تدخل فيها الطريقة التقليدية لتحصيل الشيك ، فتقدم تعليمات التحويل المدين الصادرة عن المحول ، الى المصرف المحول لقبولها . وفي كل من الحالتين ، ما دام لا يثار أي شك بشأن موثوقية تعليمات التحويل المدين أو الدائن، فان المصرف تكون لديه سلطة واضحة بالتصرف بناء على ما يوجد بحوزته من تعليمات بتحويل الأموال .

٢ - تعليمات التحويل المدين المشذبة في المصرف المحول اليه

١٣ - بدلا من النقل المادي لتعليمات التحويل المدين بالوسائل الورقية ، مثل الشيكات التي تنقل من المصرف المحول اليه (المصرف الوديع) الى المصرف المحول بغية تقديمها للقبول ، فانه في حالات كثيرة يكون أقل تكلفة بالنسبة للمصرف المحول اليه أن يحتفظ بتعليمات التحويل المدين وأن يرسل بالوسائل الالكترونية الى المصرف المحول البيانات الضرورية المتعلقة بتحويل الأموال لتقديمها للقبول ، أن يشذب التعليمات . وعلاوة على ذلك ، يكون من الممكن عادة تقديم الشيك الكترونيا الى المصرف المحول في وقت أقل من الوقت اللازم لتقديم الشيك نفسه . اذ أن هذا يتيح للمصرف المحول اليه وللمحول اليه استلام القيمة في موعد أقرب ، كما يختصر فترة عدم اليقين فيما اذا كان الشيك سيرفض . ويستخدم تشذيب التعليمات ومعالجتها الكترونيا في عدد من الأشكال الأحدث لتعليمات التحويل المدين التي يوقع عليها المحول ، مثل ايصالات البطاقات الدائنة وبعض الصكوك الشبيهة بالشيكات أو الشبيهة بالسفاتج والتي لا تخضع لقانون السفاتج أو قانون الشيكات . وكذلك تتبع هذه الطريقة فيما يتعلق بالشيكات في قلة من البلدان مثل بلجيكا والدانمرك والسويد . أما في غالبية البلدان ، فيعتقد بأن القانون المتصل بالشيكات يمنع تشذيب الشيكات ومعالجتها الكترونيا .

١٤ - ويستهدف حق المصرف المحول (المصرف المسحوب عليه) في أن يشترط الحيازة المادية للشيك قبل قبوله ، اتاحة الفرصة له لاختبار موثوقية الشيك ، ولاسيما موثوقية التوقيع ، واختبار مطابقة الشيك لمقتضيات القانون الشكلية ، والتأكد من عدم حدوث أي تبديل للشيك ، وأن يضمن لنفسه ألا يقدم الشيك مرة ثانية . وفي قلة من البلدان ، ولكن ليس في غالبيتها ، يتوقع من المصرف المحول أن يتحقق من أن الشيك لم يقدم قبل التاريخ الموجود على الشيك ، وأن يتحقق على نقيض ذلك من أن الشيك ليس قديما بدرجة فقد معها صلاحيته . وترمي عمليات التحقق هذه الى ضمان أن يكون المصرف المحول قد حصل على اذن سليم من المحول قبل أن يقوم بتحويل الأموال وقيدها على حساب المحول . وبما أن السياسات المتبعة التي تؤيد التقديم المادي للشيك تستهدف بدرجة كبيرة حماية المحول (الساحب) ، فلا يمكن للمصرف المحول أن يتنازل عنها نيابة عنه ، وانما يمكن ، كما يبدو ، أن يتنازل عنها المحول نفسه ، وكانت قد أجريت بعض التجارب بصدد تشذيب الشيكات ، استنادا الى موافقة العميل .

١٥ - وفضلا عن ذلك فانه في بعض البلدان يجب أن يكون الاحتجاج على الشيك المرفوض بموجب اشعار مدون على الشيك نفسه كي يتاح للمودع ملاحقة مظهر سابق ، وهي قاعدة تشترط التوافر المادي للشيك المرفوض . وعلى الرغم من أن المصارف قد كفت عن اعادة الشيكات المرفوضة الى المحول في العديد من البلدان التي كانت هذه الممارسة سائدة فيها ، فانه في بلد واحد على الأقل (الولايات المتحدة الأمريكية) ينص القانون الذي ينظم تحصيل الشيكات على أن الحدود الزمنية التي يستطيع أحد المحولين خلالها أن يثير حججا معينة ضد القيد على حسابه ، تبدأ عند استلامه كشف ونشاط الحساب والشيكات الملغاة التي تأذن بذلك . ولذا ، فان المصارف في ذلك البلد لا ترغب في ممارسة طريقة تشذيب الشيكات والتي قد تطيل بصورة غير عادية المهلة الزمنية ، التي يجوز في أثنائها اثارة الشكوك فيما يتعلق بالقيد على الحساب . وعلاوة على ذلك ، فانه نتيجة لما كانت تقوم به المصارف من اعلان واسع النطاق على أن الشيكات الملغاة المعادة الى المحولين تعد دليلا طيبا بوجه خاص على سداد الالتزام الضمني ، لم يعد كثيرون من عملاء المصارف يحتفظون بالايصالات الأخرى ، كما أن بعض الشركات لم تعد تقدم ايصالات عندما يكون الدفع بموجب شيك .

١٦ - وقد أوضحت التجربة المتعلقة باستلام البطاقات الدائنة وتعليمات التحويل المدين الشبيهة بالشيكات غير الخاضعة لشرط التقديم ، وكذلك التجربة المتعلقة بتشذيب الشيكات والتقديم الالكتروني في بلجيكا والسويد والدانمرك ، أنها اجراء مصرفي مقبول لدى المصرف المحول ، كي يقوم بالقيد على حساب المحول استنادا الى كشف حساب من المصرف المحول اليه ، يفيد بأن بحوزته اذنا من المحول . واذا ادعى المحول أنه لم يعط أي اذن من هذا القبيل ، فان المصرف المحول اليه ينبغي أن يكون مستعدا بالطبع لاظهار الشيك الأصلي أو ايصال البطاقة الدائنة أو غيرهما من تعليمات التحويل المدين . واذا لم يستطع المصرف المحول اليه أن يبرز الشيك الأصلي ، أو صورة منه مقبولة قانونا ، أو اذا ثبت أن المصرف المحول ما كان ليؤذن له بالقيد على حساب

المحول اذا كان الشيك الأصلي قد قدم الى المصرف المحول ، فانه ينبغي أن يطلب من المصرف المحول أن يعيد القيد على حساب المحول بطريقة تزيل أي آثار قد تترتب فيما يتعلق بالفائدة أو الرسوم أو ما شابه ذلك من آثار تنشأ عن سوء المعالجة . وينبغي للقواعد المطبقة بدورها أن تقضي بأن يقوم المصرف المحول بسداد المبلغ المعني ، وبأن يقوم المحول اليه بالسداد للمصرف المحول اليه . فاذا عدلت القوانين المتعلقة بالشيكات على هذا النحو ، فان تشذيب الشيكات ومعالجتها الكترونيا سيكونان ميسرين بدرجة كبيرة .

١٧ - وكخطوة جزئية في اتجاه تشذيب الشيك فانه في بلدان عديدة تلتقط البيانات الأساسية الخاصة بالشيك ، وترسل عن طريق الاتصالات السلكية واللاسلكية الى المصرف المحول لقيد قيمته على حساب المحول . وعلى الرغم من أن القيد على الحساب يكون مؤقتا الى حين أن يتسلم المصرف المحول الشيك للتحقق ، فان الرصيد المتاح للمحول يخفض على الفور ، وتجرى طمأنة المصارف الموجودة في سلسلة التحصيل الى أنه اذا لم تكن هناك أموال كافية ، فانه سيتم من غير ابطاء استلام اشعار . ومن الناحية الأخرى فان القيد المؤقت على الحساب قد لا ينهي أي حق يمكن أن يكون للمحول في ابطال سلطة المصرف في القيد على حسابه . وهذا الاجراء يستخدم في بعض البلدان بالنسبة لجميع الشيكات ، على حين أنه يستخدم في بعضها الآخر بالنسبة للشيكات التي تتجاوز قيمة معينة .

١٨ - وتعتبر الشيكات والصكوك الشبيهة بالشيكات ومستندات البطاقات المصرفية الدائنة هي الأشكال الرئيسية لتعليمات التحويل المدين التي تأذن للمصرف المحول بأن يقوم بتحويل الأموال الى المحول اليه ، وبالقيد على حساب المحول . ويكون الاذن مستقلا عن التعليمات في أشكال التحويل المدين التي تصفها الفقرات التالية :

٣ - تعليمات التحويل المدين بالوسائل الورقية غير الصادرة من المحول

١٩ - ثمة مثال لفصل تعليمات التحويل المدين عن الاذن ، هو السفتجة ، التي يسحبها بائع (المحول اليه) على المشتري (المحول) ، والمستحقة الدفع في مصرف المشتري (المصرف المحول) . وقبل أن يقبل المصرف المحول السفتجة ينبغي له أن يستلم اذنا من المحول بأن يفعل ذلك . وقد يكون الاذن في شكل قبول للسفتجة ، كما يمكن أن يكون قد أعطى توقعا لتقديم السفتجة أو أعطى على هيئة اذن عام بدفع السفاتج المسحوبة من قبل " محول اليه " معين ، أو ربما يطلبه المصرف المحول بعد أن تقدم اليه السفتجة . وفي جميع هذه الحالات تنشأ سلطة المصرف المحول في القبول من الاذن المستقل الذي يعطيه المحول للمصرف المحول .

٢٠ - وقد لا تكون هناك ضرورة لمنح اذن محدد بقبول السفتجة اذا كان السياق الذي صدرت فيه يعطي ضمانا كافيا بأنه سيؤذن بالقيد على الحساب . فوفقا للشروط العامة للتسليم المتعلقة بالتجارة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، يقوم مصرف المشتري (المصرف المحول) بالسداد دون اذن مسبق من المشتري (المحول) لدى

استلام طلب البائع بالسداد مرفقا به المستندات اللازمة . ويحق للمشتري في خلال فترة أربعة عشر يوما من تاريخ استلام مصرفه لفاتورة البائع أن يطالب برد كل المبلغ المدفوع أو جزء منه اذا كان السداد لا يتفق مع العقد . ويفترض وجود اذن بقبول الكمبيالة في حالة عدم وجود مطالبة من جانب المحول بعكس ذلك .

٤ - تعليمات التحويل الالكتروني المدين غير الصادرة من المحول

٢١ - بعث تطور قدرات التحويل الالكتروني للأموال حياة جديدة في التحويلات التي تتم عملا باذن مستديم بالقيد على الحساب . ذلك أن تحويلات كهذه تكون مفيدة على نحو خاص لدى تحصيل اعداد كبيرة من المدفوعات الدورية ، التي قد تكون ذات مقدار ثابت ، مثل الايجار ، وفي هذه الحالة يمكن للتعليمات المستديمة بالاضافة الى الحساب أن تخدم الغرض نفسه ، أو التي قد تكون ذات مقدار متقلب ، مثل المدفوعات مقابل الخدمة التلفونية . وتعليمات التحويل المدين يمكن أن يعدها المحول أو المصرف المحول على وسيلة ذاكرة آلية وأن يقدمها المصرف المحول اليه الى مختلف المصارف المحولة سواء على نحو مباشر أو عن طريق غرفة مقاصة آلية . وتسمح بعض غرف المقاصة الآلية للمحول اليهم بتقديم وسائل الذاكرة الآلية مباشرة اليها .

٢٢ - ولما كانت تعليمات التحويل الالكتروني المدين ، بحكم طبيعتها ، يستحيل أن يصدرها المحول ، فان الاذن الذي يعطيه المحول بالقيد على حسابه يكون مستقلا عن تعليمات التحويل المدين التي يعدها المحول اليه أو المصرف المحول اليه . ويجوز أن يعطي المصرف المحول اذنا مستديما بالقيد على الحساب ، وهو اذن يكون عادة على شكل كتابي وموقعا عليه من قبل المحول . وفي هذه الحالة يقوم المصرف باشعار المحول اليه بأنه استلم اذنا من المحول بقبول المطالبات المقدمة ضده للأغراض المشار اليها . واذا أعطى المحول الاذن للمحول اليه ، فان المحول اليه يجوز له أن يحتفظ به أو أن يعطيه للمصرف المحول اليه . وفي أي من الحالتين الأخيرتين يقوم المصرف المحول ، الذي ليس لديه الاذن ، بقبول المطالبة استنادا الى بيان من المحول اليه ، أو من المصرف المحول اليه ، بأنه يوجد اذن سليم بذلك .

٢٣ - ويتفاوت الموقف العام تجاه الاذونات المستديمة بالقيد على الحساب تفاوتا كبيرا من بلد الى بلد . وأدت فاعليته كوسيلة لتحصيل مبالغ صغيرة نسبيا من اعداد كبيرة من الممولين الى استعماله على نطاق واسع في بعض البلدان . وفي بلدان أخرى يتخوف البعض من أن يصاب المحول اليهم بالعجرفة تجاه عملائهم اذا كان بامكانهم التوصل بسهولة ويسر الى حساباتهم المصرفية لضمان السداد . وأدى هذا التخوف الى وضع قيود في بعض البلدان على نطاق الاذن بالقيد على الحساب الذي يستطيع المحول أن يعطيه . وفضلا عن ذلك ، يوجد رأي بأنه عندما يتغير المبلغ الذي ينبغي قيده على الحساب من فترة الى الفترة التي تليها ، يجب انذار المحول بالمبلغ الذي سيقيد على حسابه . وكان من بين هذه التقنيات ، أن يعطي المحول اشعارا بأن مبلغا محددا

سيقيد على حسابه في تاريخ معين في المستقبل . وذلك قد يتيح له أيضا الفرصة لسحب الاذن بالقيد على حسابه ، على الرغم من أن ذلك لا يلغي التزامه بدفع المبلغ المستحق .

٥ - سلطة مصرف ما في القيد على حساب مصرف آخر

٢٤ - من الممارسات العادية في المصارف أن تقيد في دفاترها على حساب مصرف آخر المبلغ الوارد في تعليمات التحويل المدين التي أرسلت الى المصرف المتلقي لقبولها . ومن الأمثلة على ذلك أنه وفقا لاتفاق صفقات الدفعات للشيكات الأوروبية ترسل مراكز المقاصة في كل بلد من البلدان المشتركة مرة كل يوم الى مراكز المقاصة في كل بلد من البلدان المشتركة الأخرى الشيكات الأوروبية المسحوبة على مصارف في البلد المتلقي ، والتي تم صرفها في البلد المرسل . ويؤذن لمركز المقاصة المرسل ، بموجب اتفاق صفقات الدفعات ، بأن يقيد على حساب مركز المقاصة المتلقي القيمة الاجمالية للشيكات مضافا اليها العمولة الموحدة والتي يجري تحميلها على جميع الشيكات الأوروبية المصروفة في الخارج . ويتم القيد على الحساب من تاريخ استحقاق الفائدة بعد يومي عمل من تاريخ الارسال .

٢٥ - وهذه الممارسة المتعلقة بالاذن للمصرف الراسل بالقيد على حساب المصرف المتلقي تيسر الى حد كبير عملية المقاصة المتعلقة بتعليمات التحويل المدين الروتينية مباشرة بين المصارف ، أو كما هي الحال في الشيكات الأوروبية ، بين مراكز المقاصة الوطنية . ويقيد المصرف الراسل في دفاتره بصورة آلية قيمة مبلغ التعليمات المرسلة للموافقة من تاريخ استحقاق الفائدة المتفق عليه بين المصارف . واذا لم تتم الموافقة على أي من هذه التعليمات عند التقديم ، يجوز أن يعكس القيد على الحساب في حدود التعليمات التي ترفض .

جيم - تعليمات تحويل الأموال

١ - التصديق

٢٦ - ان التصديق على وثيقة أو على رسالة يعطيها شكلا قانونيا يجعلها جديرة بالثقة . ويتكون التصديق الرسمي من تحرير الوثيقة أمام موثق عام ، أو غيره من الموظفين العموميين المأذون لهم بتنفيذ مهام من هذا القبيل ، ويعطي ذلك للوثيقة ثقلا خاصا فيما يتعلق بأية اجراءات قانونية لاحقة ، وبخاصة في البلدان التي تطبق القانون المدني . ويتكون التصديق غير الرسمي من وضع علامة على الوثيقة أو الرسالة تشير الى مصدرها . ويجري التصديق بصورة غير رسمية على تعليمات تحويل الأموال .

٢٧ - وينبغي التمييز بين تعبير التصديق كما هو مستعمل هنا ، وبين استعمال نفس هذا التعبير في الاتصالات السلكية واللاسلكية من حاسبة الكترونية الى أخرى ، وبخاصة كما هو محدد في م د ت م - م م د م - ٧٩٨٢ / م د ت م = المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس / . وفي هذا السياق ، وبسبب توافر بعض التقنيات التي تستخدم الحاسبات الالكترونية ، من الممكن أن يؤدي التصديق الى اجازة النص الكامل للرسالة وكذلك مصدرها . وهذه بالطبع خاصية مرغوب فيها لتلك التقنيات . غير أنه ما دامت تلك التقنيات لا تتوافر الا عن طريق استعمال الحاسبات الالكترونية ، فانها لا تكون متوافرة سواء بالنسبة للتحويلات الالكترونية للأموال التي لا تعتمد على استعمال الحاسبات الالكترونية ، أو بالنسبة لتحويلات الأموال بالوسائل الورقية .

٢٨ - وربما تكون الندرة النسبية للتحويلات الالكترونية للأموال السابقة لاستعمال الحاسبات الالكترونية قد أدت الى افتقاد الأحكام القانونية أو التنظيمية التي تشترط التصديق على تعليمات التحويلات الالكترونية للأموال قبل أن يسمح للمصارف المعنية بالعمل بموجبها . غير أنه من المحتمل أن تشترط جميع الاتفاقات بين المصارف وعملائها التصديق على تعليمات تحويل الأموال التي يصدرها العميل قبل أن يؤذن للمصرف بتنفيذها . وقد يشمل الاتفاق أيضا شكل التصديق .

٢٩ - ويحدد كثير من شبكات تحويل الأموال التي تقتصر على مستعملين معينين الوسائل المطلوبة للتصديق على تعليمات بتحويل أموال تمر من خلالها . وتحدد الشبكات الموجهة نحو المستهلك ، مثل شبكات أجهزة الصرافة الآلية ، وأجهزة صرف النقد الآلية ، وطرفيات نقط المبيع ، نوع التصديق المطلوب من المستهلك . وتحدد شبكات تحويل الأموال فيما بين المصارف نوع التصديق المطلوب من المصارف المرسلة .

(أ) شكل التصديق

٣٠ - يتم عادة انجاز التصديق على تعليمات تحويل الأموال بالوسائل الورقية بتوقيع من شخص مأذون . ويفهم من التوقيع عادة أنه يعني كتابة اسم شخص معين أو الأحرف

الأولى منه بخط اليد . ويعتبر التوقيع المكتوب على هذا النحو توقيعا شخصيا للفرد المعني . ويعطي وجوده على تعليمات تحويل الأموال علامة قوية على اعتزام هذا الشخص اصدار التعليمات . وفضلا عن ذلك فان امكانية مقارنته مع عينة من توقيع يعرف أنه توقيع أصيل توفر وسيلة للتحقق من أن التوقيع على التعليمات أصيل أيضا .

٣١ - وأدت متطلبات التجارة الحديثة الى سماح كثير من الأنظمة القانونية بأن يكون التوقيع بالختم أو الرمز أو صورة طبق الأصل أو بالتثقيب أو بأي وسيلة آلية أو الكترونية أخرى(١)، ويتفق ذلك مع التطورات التي حدثت في ميادين أخرى من ميادين القانون التجاري . فعلى سبيل المثال فان جميع الاتفاقيات الرئيسية المتعددة الأطراف التي تنظم النقل الدولي للبضائع ، والتي تشترط وجود توقيع على مستندات النقل ، تسمح بأن يتم هذا التوقيع بطريقة ما أخرى غير التوقيع باليد(٢).

٣٢ - وينبغي للتصديق على تعليمات تحويل الأموال التي تتم الكترونيا أن يكون مناسبا لوسيلة الاتصال المستعملة . فكثيرا ما تستخدم اتصالات التلكس والاتصالات السلكية واللاسلكية من حاسبة الكترونية الى أخرى اجراءات الاسترجاع ومفاتيح الاختبار للتحقق من مصدر الرسالة ، وتستخدم بعض تقنيات الترميز للتصديق على مصدر الرسالة ، وكذلك على مضمونها . كما أن المسحوبات من أجهزة صرف النقد الآلية ، والتحويلات من حساب ما عن طريق جهاز للصرافة الآلية أو تحويل الكتروني للأموال من نقطة مبيع باستعمال بطاقة بلاستيكية ، وفقا للتكنولوجيات الجارية الأوسع استخداما ، وذلك بأن يدخل في الطرفية رقم تحديد الهوية الذي يتفق مع رقم تحديد الهوية المقرر لحامل هذه البطاقة . ويجري على نحو تجريبي استخدام التحليل الدينامي للتوقيع بواسطة الحاسب الالكتروني كبديل لرقم تحديد الهوية . ويمكن التصديق على تعليمات تحويل الأموال التي تعطى هاتفيا عن طريق استعمال الرموز الشفرية ، ومن الممكن أن يرجع المصرف المحوّل الى المحوّل للتحقق من مصدر الطلب .

٣٣ - ورغم أن التصديق بجميع أشكاله يخدم الوظائف الأساسية لتحديد مصدر التعليمات، كما يشير الى أن التعليمات كان يعتزم اصدارها ، فان هناك فرقا جوهريا بين التوقيع بخط اليد والتصديق بالوسائل الالكترونية . وحتى اذا كان من الممكن تزوير التوقيع بخط اليد بدرجة من الاتقان يتعذر معها كشف التزوير ، فليس هناك الا شخص محدد هو

---

(١) أنظر تعريف " التوقيع " في مشروع الاتفاقية المتعلقة بالسفاتج الدولية والسندات الاذنية الدولية (A/CN.9/211) المادة ٤ (١٠) ، ومشروع الاتفاقية المتعلقة بالشيكات الدولية (A/CN.9/212) المادة ٥ (٨) اللذين قامت بصياغتهما لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي .

(٢) تنسيق الأعمال : وثائق النقل الدولي ، تقرير الأمين العام (A/CN.9/225) ، الفقرة ٤٧ .

الذي يستطيع أن يوقع التوقيع السليم . ولا يشترك في هذه الصفة مع التوقيع الا عدد قليل من أشكال التصديق الأخرى ، مثل بصمات الأصابع . وبالتالي فاذا كان هناك توقيع جرى تزويره فانه يعتبر بحكم طبيعته تصديقا غير سليم ، حتى على الرغم من أن اعتبارات أخرى ، يمكن أن تؤدي بنظام قانوني ، في بعض الحالات ، الى الاعتقاد بأنه ينبغي للشخص الذي تم تزوير توقيعه أن يتحمل النتائج ، بدلا من الشخص الذي وثق في التوقيع المزور بحسن نية وبدون أي اهمال .

٣٤ - ويمكن لشخص غير مأذون ، أو لشخص يتجاوز سلطاته ، أن يصدق في شكل سليم على أشكال التوقيع الآلية على الوثائق الورقية وعلى التقنيات المختلفة للتصديق وعلى تعليمات التحويل الالكتروني للأموال . واذا تمكن شخص من هذا القبيل من التوصل الى الختم الصحيح أو جهاز التثقيب أو مفتاح الاختبار أو مفتاح الترميز أو البطاقة البلاستيكية ورقم تحديد الهوية الشخصية ، فان التعليمات التي يتسبب في اصدارها تكون مطابقة للتعليمات الصادرة وفقا للاذن السليم .

٣٥ - ويترتب على هذا الفرق بين وسائل التصديق المختلفة على تعليمات تحويل الأموال ، آثار قانونية معينة عندما يقبل المصرف تعليمات تحويل الأموال التي تحمل تصديقا غير مأذون . وتناقش هذه الآثار القانونية فيما يتصل بتوزيع الخسارة الناشئة عن التزوير(٣) . غير أنه لا ينبغي أن يفهم هذا الفرق على أنه يعني أن التوقيع بخط اليد الذي يشترط المقارنة البصرية يعد شكلا للتصديق أكثر أمنا من التصديق الالكتروني . على العكس من ذلك ، اذ يمكن بسهولة تزوير توقيع شخص بقدر من الاتقان يكفي لكي يقبله المصرف ، حتى اذا تمكن خبير فيما بعد من أن يحدد بدرجة عالية من اليقين أن التوقيع مزور ، وفضلا عن ذلك ، فان المقارنة البصرية للتوقيعات تكون مضيعة للوقت ومكلفة لدرجة أنها لا تجري في بلدان كثيرة فيما يتعلق بتعليمات تحويل مبالغ صغيرة ، حتى لو كانت القواعد القانونية المطبقة تفترض أو تتطلب مقارنة بصرية لجميع التوقيعات . وفي الجانب الآخر ، من الممكن التحقق من أشكال التصديق الالكترونية بتكلفة مقبولة حتى فيما يتعلق بأصغر المعاملات . وفضلا عن ذلك ، فان نظاما للتصديق جيد الاعداد ، والالتزام الصارم بالاجراءات الضرورية للمحافظة على أمن النظام ، يمكن أن يقللا الى أدنى حد ممكن احتمالات الموافقة على تعليمات تحويل الأموال التي تحتوي على تصديقات غير مأذونة .

(ب) ماذا ينبغي التصديق عليه

٣٦ - كما أشير في الفقرة ١٦ أعلاه ، ففي جميع التحويلات الدائنة بالوسائل الورقية ، وبخاصة تلك التي تتعلق بالتحصيل التقليدي للشيكات ، فان تعليمات تحويل الأموال

---

(٣) انظر المناقشة في الفصل الخاص بالاحتيال ، والأخطاء ، والمعالجة غير السليمة لتعليمات التحويل ، وما يرتبط بذلك من مسؤولية ، A/CN.9/250/Add.4 .

التي يصدرها المحول ، يتم نقلها الى المصرف المحول أو تقديمها له . ولما كانت هذه التعليمات بتحويل الأموال تعد بمثابة الاذن بتحويل الأموال ، وبالقيد على حساب المحول ، فانها تكون هي الرسالة الوحيدة التي ينبغي التصديق عليها لهذا الغرض . وعندما يتم تشذيب تعليمات التحويل المدين بالوسائل الورقية ، يقوم المصرف المحول بالقيد على حساب المحول استنادا الى تعليمات تحويل الأموال التي أصدرها المصرف المقدم . ولذلك ينبغي في هذه الحالة التصديق على كل من هذه التعليمات الأخيرة والتعليمات الأصلية بالتحويل المدين .

٣٧ - وعندما لم تكن تعليمات التحويل المدين صادرة عن المحول ، كما هي الحال حين يسحب المحول اليه (البائع) سفتجة على المحول (المشتري) واجبة الدفع في مصرف المحول، أو يسحب المحول اليه سفتجة على مصرف المحول عملا ، مثلا ، بخطاب اعتماد ، أو حين تقدم تعليمات بتحويل مدين عملا باذن مستديم بالقيد على الحساب ، فان تعليمات التحويل المدين لا تشكل اذنا من المحول سواء بتحويل الأموال الى المحول اليه أو بقيد المبلغ على حسابه . لذلك ، يجب التصديق على كل من تعليمات التحويل المدين التي يصدرها المحول اليه أو المصرف المحول اليه ، والاذن الذي يعطيه المحول الى المصرف المحول ، أو المصرف المحول اليه ، أو المحول اليه .

٣٨ - وحين يكون تحويل الأموال ، الكترونيا أو بالوسائل الورقية ، بين مصرفين ولا يشترك فيه عميل ، سواء كمحول أو كمحول اليه ، يكون من الواضح أن تعليمات تحويل الأموال الذي يمر بين المصرفين يجب التصديق عليها . واذا كان على التحويل الالكتروني للأموال أن يمر عبر مصارف وسيطة ، فانه لابد من ايجاد تعليمات جديدة بتحويل الأموال لكل معاملة من معاملات تحويل الأموال ، وأن يصدق على كل منها على حدة . وبالمثل اذا باشر التحويل الالكتروني للأموال عميل غير مصرفي ، فلا بد من التصديق على كل من التعليمات الصادرة عن العميل والتعليمات التي تمر بين مصرفين .

٣٩ - وحين ترسل تعليمات تحويل الأموال على دفعات ، يلزم عادة تصديق واحد على الدفعة بأسرها . وفي حال ارسال الدفعة عن طريق الاتصالات السلكية واللاسلكية يوجد التصديق في الأنبوب الناقل للرسالة . وفي حالة ارسال تعليمات التحويل الالكتروني للأموال عن طريق التبادل المادي لوسائل الذاكرة الالكترونية ، فان التصديق يمكن أن يكون في الأنبوب ، أو على ورقة منفصلة . أو فيهما معا .

٢ - عناصر البيانات

٤٠ - الصكوك القابلة للتداول ، المسحوبة على أحد المصارف أو الواجبة الدفع فيه أو من جانبه تعتبر أكثر من كونها تعليمات بتحويل أموال . فهي أيضا صكوك تجسد حقوقا معينة في الصك ، ويمكن أن تحرر بعض حائزي الصك من بعض الاعتراضات التي قد تكون متاحة للساحب في مواجهة المستفيد . لذلك توجد شروط صارمة بالنسبة لعناصر

البيانات التي يجب أن تظهر على صك قابل للتداول وتلك التي لا ينبغي أن تظهر على صك قابل للتداول . وأي صك لا يتمشى مع هذه الشروط لا يعتبر صكا قابلا للتداول . بيد أن الصك الذي لا يستوفي شروط الصك القابل للتداول قد يكون مع ذلك بمثابة تعليمات ملزمة بتحويل أموال .

٤١ - وليست هناك شروط قانونية عامة بالنسبة لعناصر البيانات الضرورية في تعليمات غير قابلة للتداول بتحويل أموال . غير أن العديد من غرف المقاصة الالكترونية وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية تحدد عناصر البيانات المطلوبة لمختلف أنواع تعليمات تحويل الأموال التي ترسل عن طريقها . وينشئ م د ت م - م م د م - ٧٩٨٢ قائمة بعناصر البيانات التي يمكن استخدامها في الاتصالات السلكية واللاسلكية بين حاسبة الكترونية وأخرى لارسال تعليمات بتحويل أموال ، ويعطي أمثلة عن كيفية تبيانها في مختلف أنواع التعليمات ، الا أنه لا يحاول تحديد عناصر البيانات التي قد تكون ضرورية في نوع معين من تحويلات الأموال . وتقوم اللجنة المصرفية التابعة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس أيضا بتوحيد مقاييس عناصر البيانات الخاصة بتعليمات تحويل الأموال التي تستخدم في رسائل التلكس وفي تبادل رسائل البطاقات الدائنة والمدينة فيما بين المؤسسات المالية . وحين يحدد تشريع حماية المستهلك بعض المعلومات التي يجب أن تظهر في كشف دوري لنشاط الحساب ، فان تعليمات تحويل الأموال الى المصرف المحول ينبغي أن تحتوي أيضا على تلك المعلومات كي يتمكن المصرف المحول من ادخالها في الكشف .

٤٢ - وعندما يجري تشذيب تعليمات بتحويل مدين أو دائن بالوسائل الورقية قبل أن تصل الى المصرف المقصود، فان التعليمات الالكترونية التي يعدها المصرف الذي قام بالتشذيب قد لا تحتوي على جميع عناصر البيانات التي كانت موجودة على التعليمات الورقية . اذ لا ترسل على الشيك كلمات القابلية للتداول . وقد لا يشار الى الحساب الذي سيقيد عليه أو سيقيد له الا برقم حساب ، اذا توافر مثل هذا الرقم ، ولكن ليس بالاسم . وقد يشار الى المبلغ بالأرقام فقط ، حتى اذا كانت التعليمات الورقية تحتوي على كل من الكلمات والأرقام ، وحتى اذا كان القانون المطبق ينص على أن الكلمات هي التي تحسم الأمر . كما أن تاريخ التعليمات الورقية قد لا يكون مدرجا .

٤٣ - وفي كل الأحوال ، فان المصرف المرسل هو الذي يتحمل مسؤولية التأكد من أنه أرسل كافة عناصر البيانات الضرورية للمصرف المستلم كي ينفذ التعليمات ، والا فان التعليمات تعتبر ناقصة . بيد أن المصرف المستلم قد لا يدرك أن التعليمات ناقصة ، وفي هذه الحالة تنفذ التعليمات تنفيذا غير صحيح . وقد يتمكن المصرف المستلم ، من جهة ثانية ، من استخلاص بعض عناصر البيانات من سياق تعليمات تحويل الأموال . اذ يمكن افتراض أن التحويل المحلي للأموال هو بالعملة المحلية ما لم يحدد خلاف ذلك . ويمكن استخلاص بعض عناصر البيانات المطلوبة من تلك العناصر المعطاة . ويمكن عادة تحديد رقم الحساب الذي سيقيد عليه أو سيقيد له والفرع المختص للمصرف اذا ما أعطى اسم الحساب بصورة سليمة . وقد يكون المصرف المستلم في بعض الحالات الأخرى ، قادرا على

اصلاح التعليمات الناقصة بناء على معاملات سابقة أو معلومات أخرى في حوزة المصرف المستلم . ولكن ، بما أن محاولة المصرف المستلم اصلاح التعليمات يمكن أن تؤدي الى تعليمات غير صحيحة ، فان المصرف المستلم قد يصبح مسؤولا عن الخطأ بدلا من المصرف المرسل . لذلك ينبغي للمصرف المستلم ، اذا كانت لديه شكوك ، أن يطلب توضيحا .

٤٤ - التعرف على الحساب بالاسم أو الرقم : تفتح الحسابات في المصارف عادة باسم شخص أو كيان معين . وقد يكون لعميل بمفرده عدة حسابات مختلفة لأغراض مختلفة . وغالبا ما يتم التعرف على هذه الحسابات بأسماء مماثلة ، حتى وان لم تكن متطابقة . وبالمثل قد يكون لعملاء مختلفين أسماء متشابهة ، أو حتى متطابقة . وفضلا عن ذلك ، فان العملاء قد لا يكونون ثابتين أو دقيقين تماما في الاسم الذي يستعملونه فيما يختص بحسابهم أو حساباتهم . وتحاول المصارف عادة التغلب على هذه المشكلة بتعيين رقم واحد لكل حساب ، مما يتيح لها التمييز بين الحسابات ذات الأسماء المتشابهة ، أو بين الحسابات المختلفة للعميل نفسه . واذا تعين لكل مصرف أيضا رقم واحد خاص به ، أمكن انجاز كامل عملية فرز وتسيير تعليمات تحويل الأموال بين المصارف وفي داخل المصارف بصورة آلية بواسطة تمييز الحروف الحبرية الممغنطة المقروءة آليا أو تقنيات التمييز البصري للحروف في حالة تعليمات تحويل الأموال بالوسائل الورقية ، أو بواسطة حاسبة الكترونية في حالة التحويلات الالكترونية للأموال . وفي محيط مصرفي يعمل بصورة آلية تماما يقيد المبلغ بالكامل على حساب المحول ويقيد المبلغ بالكامل لحساب المحول اليه على أساس أرقام الحسابات المقروءة آليا ، فتنخفض بذلك تكاليف عمليات امساك الدفاتر . كما تقل احتمالات القيد على حساب غير صحيح أو القيد لهذا الحساب .

٤٥ - وعلى الرغم من مزايا اجراء تحويلات الأموال بناء على رقم الحساب بدلا من اسم صاحب الحساب ، فان هناك عدة مشاكل . اذ قد يخصص المصرف رقم الحساب نفسه لعمليتين مختلفتين ، وان جاز التوقع بأن هذا الخطأ يصحح بعد وقت وجيز . وقد يعطي العميل رقم حسابه أو رقم حساب الطرف الآخر بشكل خاطئ ، أو قد يدون المصرف الرقم خطأ أو اذا كان ينبغي للمصرف أن يدون الرقم على خط الشفرة لتعليمات بتحويل الأموال بالوسائل الورقية ، أو على تعليمات الكترونية جديدة ، فانه قد يفعل ذلك بطريقة خاطئة . وفيما يختص بتحويلات الأموال بالوسائل الورقية ، يمكن تخفيف هذه المشكلة باستعمال أشكال تعليمات تحويل الأموال التي تشتمل على أرقام حسابات مطبوعة سلفا ومقروءة آليا . كما أن رقم حساب كل من المحول والمحول اليه يمكن أن يكون مطبوعا مسبقا عندما تجرى تحويلات الأموال بانتظام فيما بينهما . غير أنه جرت العادة على ألا يطبع مسبقا على أشكال تعليمات تحويل الأموال سوى رقم حساب المحول ، أو رقم حساب المحول اليه ، أما رقم الحساب الآخر فيمكن ادخاله على الشكل وقت التحويل . ويمكن التحقق من وجود أرقام الحسابات التي سيقيد عليها ، أو سيقيد لها ، في تحويلات الأموال التي تعالج بالحاسبة الالكترونية ، ومن ثم يمكن تقليل امكانية الخطأ ، وان كان من المستحيل التخلص من جميع حالات الاحتيال عن طريق عمليات التحقق هذه .

٤٦ - وعلى الرغم من أن استعمال تعليمات تحويل الأموال بالوسائل الورقية المقروءة آليا ، وتقنيات التحويل الالكتروني للأموال ، قد أدى بالمصارف الى أن تعتمد بدرجة كبيرة على رقم الحساب بالنسبة لهذه التحويلات ، فليس من الواضح في الوقت الحالي الى أي مدى في مختلف النظم القانونية يكون للمصرف مبرر قانوني في الاعتماد فقط على رقم الحساب المبين في تعليمات تحويل الأموال التي تقضي بعمليات قيد على الحساب وعمليات قيد للحساب ، ولا سيما بقيدها آليا من خط الشفرة لتعليمات بتحويل الأموال بالوسائل الورقية ، أو من تعليمات بتحويل الكتروني للأموال . وعندما يكون التحويل محددا فقط برقم الحساب ، كما هي الحال على سبيل المثال في معاملة يتم تشغيلها عن طريق استعمال بطاقة بلاستيكية ذات شريط ممغنط ورقم تحديد الهوية ، في جهاز للصرافة الآلية ، أو جهاز آلي لصرف النقد ، أو طرفية نقطة مبيع ، فان المصرف لا يستطيع تحديد الحساب الذي سيقيد عليه الا بالاشارة الى ذلك الرقم ، كما أنه من المعتقد أن هذه الممارسة لها مبررها القانوني . غير أنه اذا كانت تعليمات تحويل الأموال تحمل كلا من اسم ورقم الحساب الذي سيقيد عليه ، أو سيقيد له ، وكان الاثنان على خلاف ، فان القواعد القانونية السارية تنص على أن اسم الحساب هو الذي يحسم الأمر . ويجوز أن يمضي النظام القانوني حتى الى مدى أبعد ، ويقضي بأن يقوم المصرف بالتحقيق بسبب الوجود الواضح سواء للخطأ أو للاحتيال . غير أنه بقدر ما يمكن التوافق مع قوانين التطبيق العام السارية في سلطة قضائية ، فان تطوير نظام سريع وموثوق به وقليل التكلفة للتحويل الالكتروني للأموال يمكن بوضوح أن يتعزز بدرجة أكبر عن طريق تمكين المصارف من أن تعتمد كلية على رقم الحساب في تعليمات تحويل الأموال .

٣ - الشكل

٤٧ - رغم أنه لا توجد قواعد قانونية عامة تستلزم وضع تعليمات تحويل الأموال في شكل معيّن ، فقد تطورت على مر السنين بعض الاتفاقات العالمية المتعلقة بالأشكال العامة التي يجب أن تستخدم في التعليمات التقليدية بالوسائل الورقية . وهذا ينطبق بصفة خاصة على الشيكات والسفاتج حيث الأشكال المستخدمة يمكن تمييزها بوضوح في كل البلدان وكثيرا ما كان هذا التماثل في الأشكال عونا كبيرا في المقاصة والتحصيل الدوليين المتعلقين بهذه الأشكال التقليدية لتعليمات التحويل المدين .

٤٨ - وبغية معالجة تعليمات تحويل الأموال بالوسائل الورقية عن طريق المعالجة الآلية للبيانات ، يلزم أن تكون عناصر البيانات موضوعة في مكان محدد ومقروءة آليا. وقد اقتضى ذلك توحيد مقاييس حجم وشكل تعليمات تحويل الأموال ، وكان هذا التوحيد يتم غالبا داخل النظم ذات الصلة للمقاصة والتحصيل . لذا ، فانه في البلد الذى توجد فيه نظم مختلفة عديدة للمقاصة أو لتحصيل تعليمات تحويل للأموال بالوسائل الورقية كأن يكون هناك مثلا نظام يعمل بين المصارف التجارية ونظام آخر يشغله النظام البريدي ، ولا تجرى فيه بين النظامين بحرية مقاصة لتعليمات تحويل الأموال ، يحتمل أن يكون كل واحد من نظم المقاصة قد قام بتوحيد مقاييس الأحجام والأشكال الخاصة بتعليمات تحويل الأموال ، ولكن بطريقة مختلفة تتعارض مع ما اعتمدته النظم الأخرى في البلد . أما في البلد الذي لا يوجد فيه سوى نظام واحد للمقاصة ، أو الذى تجرى فيه، بحرية، مقاصة لتعليمات تحويل الأموال بين النظم المختلفة للمقاصة ، فسيوجد عادة توحيد لمقاييس الحجم والشكل على نطاق البلد .

٤٩ - وبالمثل حين يكون المقصود أن تتم مقاصة أو تحصيل على المستوى الدولي لتعليمات بتحويل الأموال بالوسائل الورقية ، أو حين تكون الأشكال المعدة في بلد ما قابلة للاستعمال في بلدان أخرى ، فقد تم التوصل في بعض الأحيان الى اتفاق دولي بشأن الأحجام والأشكال التي يجب أن تستخدم . ولذلك تم توحيد حجم وشكل الشيكات الأوروبية الدولية ، فتم بالتالي توحيد الشيكات المستعملة داخليا في تلك البلدان التي تعتمد الشيكات الأوروبية (باستثناء فرنسا والمملكة المتحدة في الوقت الحاضر) ، كما تم توحيد الأشكال التي تستعمل لمختلف أنواع التحويلات الدولية للأموال عن طريق النظام البريدى .

٥٠ - وفي الماضي لم تكن تعليمات التحويل الالكتروني للأموال المرسلة برقيا أو بالتلكس موحدة المقاييس . ومن المؤكد أن العمل على توحيد مقاييس أشكال رسائل تعليمات التحويل الالكتروني للأموال بدأ حينما بدأت المصارف تتبادل ، أما مباشرة أو عن طريق غرفة مقاصة آلية ، وسائل الذاكرة الآلية التي تحتوى على تعليمات تحويل الأموال . ولكي تتمكن الحاسبات الالكترونية في المصرف المستلم من معالجة

التعليمات ، يجب أن تكون البرامج المصممة للحاسبات الالكترونية في المصارف، وكذلك برامج غرف المقاصة الآلية ، متساوقة ، ويجب ادخال عناصر البيانات وفقا لشكل موحد .

٥١ - وتكون هذه الشواغل هي نفسها أساسا بالنسبة لتحويلات الأموال التي تتم بواسطة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين حاسبة الكترونية وأخرى . ومع أنه ما من شيء في طبيعة شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين حاسبة الكترونية وأخرى يمنع استخدام الرسائل غير المقيدة بشكل معين ، اذ أن بامكان الحاسبة الالكترونية المتلقية أن تظهر الرسالة على شاشة ، أو تخرج نسخة مطبوعة من الورق يمكن استعمالها عندئذ بوصفها المعادل لرسالة بالتلكس ، الا أن استعمال الرسائل غير الملتزمة بشكل معيّن يقضي على العديد من المزايا المستمدة من استخدام شبكة لمختلف أنواع تعليمات تحويل الأموال التي تسمح بها كل شبكة . وبامكان المصرف ، الذي يقوم ببرمجة حاسباته الالكترونية بحيث تتزاوج مع الشكل الموحد المستخدم في التحويلات المحلية والدولية للأموال ، أن يدخل المعاملات في حساباته مباشرة من التعليمات المتلقاة ، وكذلك من التعليمات المرسلة ، وذلك ، على الأكثر ، بأدنى قدر من البيانات الاضافية التي يلزم ادخالها والخاصة بذلك المصرف وحده .

٥٢ - وما أن تقوم شبكة خاصة لتحويل الأموال تقتصر على مستعملين معينين باعتماد شكل موحد لتعليمات تحويل الأموال ، حتى يصبح استعمال ذلك الشكل الزاميا . والمصرف داخل الشبكة الذي يقصر في استخدام الشكل المطلوب يعتبر مسؤولا عن الخسارة التي تلحق بالمصرف المستلم والناتجة عن تقصيره . ولكن ، حيثما يمكن للمصارف أن تستعمل الشبكة كذلك للرسائل التي ترسل بالضرورة في شكل غير مقيد بالشكل الموحد ، فان الأدلة توحي بأن الأشخاص الذين يتولون تشغيل الحاسبات الالكترونية يستعملون الأشكال المطلوبة بالنسبة للرسائل التي هي من النوع الذي يرسلونه في أكثر الأحيان ، بيد أنهم يفضلون استعمال الرسائل غير المقيدة بالشكل بدلا من أنواع الرسائل التي يستعملونها بصورة أقل . وبما أن عدم اتباع شكل مطلوب يمكن أن يسبب للمصرف المستلم عملا اضافيا وتأخيرا، حتى وان كان لا تنشأ عنه خسارة يمكن تحديدها ، فانه يمكن ايلاء الاهتمام لفرض رسم موحد على المصرف المرسل ، عن كل خروج على الشكل المطلوب .

٥٣ - كما أن الأشكال الموحدة التي وضعت لمختلف الشبكات التي تقتصر على مستعملين معينين لم تكن متطابقة ولا متساوقة من كافة الوجوه . واذا كانت الأشكال متساوقة ، حتى وان تكن غير متطابقة ، فان برامج الحاسبة الالكترونية تكون متاحة لتغيير تعليمات تحويل الأموال من شكل الى الشكل الآخر . واذا كانت الأشكال الموضوعة للشبكات التي تقتصر على مستعملين معينين ، والخاصة بتحويلات الأموال بين حاسبتين الكترونيتين التي يشترك فيها مصرف ، غير متساوقة مع مصرف آخر ، فان المصرف الذي يتلقى تعليمات بتحويل أموال من احدى تلك الشبكات ، ويقوم بتمريرها عبر شبكة مختلفة ، قد يكون عليه أن يعيد ادخال البيانات من جديد بالنسبة للتعليمات الصادرة ، مع ما يترتب

على ذلك من تأخيرات ونفقات اضافية ، وما هو أهم من ذلك كله ، تزايد احتمال حدوث أخطاء . ويحول عدم تساوق الأشكال دون اجراء مقاصة لتعليمات تحويل الأموال بين المصارف ، أو يحد من امكانية اتصال بعض المصارف ببعض جوانب السوق فيما يختص بتحويلات الأموال .

٥٤ - ويكون عدم تساوق الشكل أكثر خطورة عندما يحتوى شكل الرسالة في احدى الشبكات على عناصر البيانات التي تلزم في شبكة أخرى . وقد نشأت هذه المشكلة الأخيرة ، في أكثر صورها حدة ، بالنسبة لاستعمال البطاقات البلاستيكية ذات الشريط الممغنط في شبكات طرفيات نقط المبيع . فالتجار في معظم البلدان التي أنشئت فيها شبكات كهذه أو التي يناقش فيها الموضوع بقوة ، يتجهون الى الاصرار على أنهم لا يستطيعون أن يوفروا مكانا الا لطرفية مبيع واحدة عند كل مسجلة نقد . واذا أنشئت في أعداد كبيرة من المتاجر طرفيات مبيع لا تستطيع أن تقبل الا بطاقة واحدة من عدة بطاقات متزاحمة ذات شريط ممغنط ، فانه يمكن توقع أثر ضار على المركز التنافسي لتلك المصارف التي تنتمي الى النظم المنافسة . وكانت النتيجة أن مورس ضغط رسمي في عدة بلدان أدى الى اعتماد شكل متساوق لبطاقات كهذه . وكثيرا ما أشير الى هذه المشكلة على أنها مشكلة في المرافق المتقاسمة .

دال - المدة التي يتوجب على المصرف أن يقوم خلالها بتنفيذ التعليمات

١ - اعتبارات عامة

٥٥ - الاتفاق بين العميل والمصرف لا ينظم فقط مدى التزام المصرف بانجاز عملية تحويل الأموال أو بجعلها تنجز ؛ بل ينظم كذلك الفترة الزمنية التي يجب أن تنجز خلالها عملية تحويل الأموال ، أو التي يتوجب على مختلف المصارف والوحدات الأخرى المشتركة في عملية تحويل الأموال أن تنجزها خلالها . وقد تكون هذه المدة مبينة بوضوح أو قد تكون مفهومة ضمنا ، ويتفاوت طولها حسب التقنية التي يتم اختيارها لتحويل الأموال . ولدى قلة من البلدان أحكام تشريعية تحدد المدة التي ينبغي للمصارف أن تقوم خلالها بانجاز العملية . ولكن بعض الاتفاقات التي تعقد بين المصارف وعملائها ونسبة أعلى من الاتفاقات التي تتم فيما بين المصارف ، بما في ذلك اللوائح التي تنظم أعمال غرف المقاصة والشبكات التي تقتصر على مستعملين معينين ، تشتمل على قواعد تحدد مثل هذه الفترة الزمنية ، ومع أن الاتفاقات فيما بين المصارف ليس لها في بعض البلدان أثر رسمي على حقوق عملاء المصارف ، فانها تنظم حقوق المصارف فيما بينها ، كما أنها عن طريق توفير الهيكل لنظام تحويل الأموال تحدد الفترة الزمنية التي يمكن لعميل أن يتوقع خلالها انجاز تحويلاته المالية .

٥٦ - ويختلف بين بلد وآخر ، اختلافا كبيرا ، القانون والعرف اللذان ينظمان الفترة التي يجب على المصارف أن تنجز خلالها تحويلا للأموال . ولا شك في أن هذا يعكس التباينات في عوامل مثل حجم البلد ، وطبيعة النظام المصرفي ، وما اذا كانت تحويلات الأموال تتم بالدرجة الأولى بتحويل مدين أم بتحويل دائن ، وشبكة النقل ، وترتيبات المقاصة المتوافرة لتحويلات الأموال بالوسائل الورقية ، ومدى توافر مختلف أشكال التحويلات الالكترونية للأموال . كما أن انشاء شبكات دولية تقتصر على مستعملين معينين بالوسائل الورقية (كالشيك الأوروبي الدولي مثلا) ، والتحويلات الالكترونية للأموال الخاصة بالمستهلكين (مختلف نظم البطاقات الدائنة والمدينة)، والتحويلات التجارية للأموال (مثل جمعية سويفت) ، قد اتجه الى توحيد الحدود الزمنية المطبقة على التحويلات التي تتم من خلال تلك الشبكات . بيد أن التباينات الوطنية كبيرة حتى في هذه البلدان . وبما أن التحويل الدولي للأموال قد يمر أيضا عبر قنوات محلية في البلد المصدر أو بلد المقصد ، فان مجمل الفترة الزمنية الضرورية للتحويل الدولي للأموال ما زال يصعب تحديده في أغلب الأحيان . ولكن يحتمل أن يكون لانشاء هذه الشبكات أيضا تأثير على الممارسة المحلية في البلدان المشاركة بنشاط .

٢ - اهتمام العميل بسرعة الأداء واتساقه

٥٧ - تنقسم اهتمامات عملاء المصارف بشأن سرعة أداء نظام تحويل الأموال واتساقه الى فئتين كبيرتين . فمن ناحية ، يجب أن يسير أداء نظام تحويل الأموال بطريقة تمكن عملاء المصارف من الوفاء بالتزاماتهم التجارية والشخصية وذلك بتوفير الأموال لقيدها في حساب المحوّل اليه في الوقت والمكان المطلوبين . ومن ناحية أخرى ، يرغب العملاء والمصارف على السواء في زيادة امكانات جني فوائد على حساباتهم الجارية الى الحد الأقصى .

(أ) الأثر المترتب على العلاقات بين العملاء

٥٨ - لعل أول ما يهتم به المحوّل اليه هو أن يعرف أن عملية التحويل قد بدأت وأن من المتوقع انجازها في الوقت المناسب . وعلى أساس هذا الضمان قد يتولد لديه الاستعداد لشحن سلع أخرى أو تقديم خدمات اضافية . وقد يرضيه وجود نظام للتحويل المدين يتلقى بموجبه شيكا من المحوّل أو يمكنه من اعداد كمبيالة أو تعليمات بتحويل مدين بالوسائل الالكترونية . وحينما تساور المحوّل اليه شكوك فيما اذا كان تحويل الأموال سيتم في فترة مقبولة من الزمن ، أو حينما يكون المحوّل اليه في حاجة الى المبلغ قبل أن يقدم على تصرف آخر ، فقد يشترط انجاز تحويل الأموال عن طريق فتح اعتماد غير قابل للالغاء لحسابه قبل أن يقدم على أي خطوة أخرى .

٥٩ - واذا لزم توفير الأموال لحساب المحوّل اليه بحلول تاريخ معين ، يجب على المحوّل الذى يستخدم شيكا عاديا أن يعطي الشيك الى المحول اليه في وقت مناسب يكفي لتقديم الشيك للدفع وقبوله وقيده لحساب المحول اليه . واذا كان التحويل عن طريق التحويل الدائن ، يجب على المحول أن يجريه في وقت كاف وبطريقة تضمن توافر الرصيد المصرفي في الوقت المناسب . على أنه يحتاج على الأقل في كلتا الحالتين الى تقدير صحيح للوقت اللازم لتحويل الأموال ، وقد يلزمه في بعض الحالات التزام قاطع من المصرف بأن تحويل الأموال سيتم بحلول النقطة الزمنية المشترطة . واذا تكبد المحول خسارة نتيجة لعدم انجاز تحويل الأموال في غضون الفترة الزمنية المنصوص عليها صراحة أو ضمنا في الاتفاق المعقود بين المحول ومصرفه ، يجوز تحميل المصرف المحول ، أو المصرف الآخر أو الجهة المسؤولة عن التأخير ، تبعة تلك الخسارة .

(ب) امكانات جني فوائد على الأرصدة المصرفية للعملاء

٦٠ - يود كثير من عملاء المصارف زيادة امكانات جني فوائد على أرصدتهم المصرفية الى أقصى حد عن طريق تأخير القيد على حساباتهم لأطول وقت ممكن وضمان القيد في الجانب الدائن في أقرب وقت ممكن ، في حين لا يحتفظون الا بالحد الأدنى من الرصيد اللازم في الحسابات التي لا تدر فائدة أو التي تعود بنسبة فائدة منخفضة . وبرغم أن العملاء ليس بمقدورهم السيطرة على توقيت القيد في الجانب الدائن أو الجانب المدين من حساباتهم بعد أن تصدر تعليمات تحويل الأموال ، فان باستطاعتهم التحكم في التوقيت باختيارهم لتقنيات تحويل الأموال .

٦١ - وقد يستطيع المحول تأخير القيد في الجانب المدين من حسابه لفترة طويلة من الزمن ، اذا تمكن من الوفاء بالتزام من خلال اصدار تعليمات بتحويل مدين ، على صورة شيك مثلا ، سواء أكان اصدار التعليمات يفي بالالتزام من الناحية القانونية أم لا . وفي كثير من البلدان لا تقيد الشيكات على الحساب الا اعتبارا من تاريخ تقديمها للدفع . وفي هذه البلدان ، يستمر المحول في استخدام الأموال حتى اللحظة التي يتم فيها قبول الشيك ، التي قد تأتي بعد أيام أو أسابيع من تاريخ الاصدار . وباستطاعة المحول ، بالادارة الدقيقة لرصيد الحساب ، أن يضمن وجود رصيد كاف في الحساب من أجل قبول الشيكات حالما تقدم للدفع . وغالبا ما تحظر هذه الممارسة رسميا بموجب القاعدة التي توجب توافر رصيد كاف في جميع الأوقات لتغطية جميع الشيكات الصادرة ، غير أنه قلما يتخذ اجراء رسمي ما دامت الشيكات تقبل بالفعل .

٦٢ - والفائدة التي يجنيها المحول من تأخير قيد المبلغ على حسابه ، يفقدها المحول اليه عادة ، اذ يمكن توقع عدم قيد المبلغ لحساب المحول اليه الى أن يتم قبول الشيك على الأقل ، أو في حالة ما اذا قيد المبلغ لحسابه على نحو أسرع ، فان الرصيد عادة لن يدر فائدة أو يصبح قابلا للتحويل الحر حتى يتم قبول الشيك .

٦٣ - وفي بعض البلدان يقيّد المبلغ في الجانب المدين من حساب المحول وفي الجانب الدائن من حساب المحول اليه اعتبارا من التاريخ الذى صدرت فيه تعليمات تحويل الأموال ، كما يتضح من التاريخ المدون على التعليمات . وفي تلك البلدان يكون مقدار الوقت المستغرق لانجاز تحويل الأموال أقل أهمية للعملاء وللمصارف . وعلى الرغم من أن الأموال ليست متوافرة للمحول اليه من الناحية العملية حتى يقيّد المبلغ لحسابه، فليس لذلك أهمية تذكر فيما لو سمح للمحول اليه برفع رصيده المدين الى حد يزيد على ما يحتاجه من تدفقات نقدية فورية . ولا ينتج رفع الرصيد المدين فوائد بقدر ما تنتجه المبالغ الدائنة التي تقيد بعد ذلك للحساب اعتبارا من تاريخ اصدار التعليمات . وقد يسبب القيد في الجانب المدين والجانب الدائن من الحساب اعتبارا من تاريخ اصدار تعليمات الدفع صعوبات فيما يتعلق بتسويات المقاصة بين المصارف. بيد أن هذه الممارسة قائمة منذ مدة طويلة في بعض البلدان ، ويبدو أن المشاكل ستتضاءل حينما تستخدم الحاسبات الالكترونية في تسويات المقاصة . ومن شأن نظام تأريخ القيود هذا أن يحد من الحافز الذى يدفع بالمصرف الى تأخير قيد المبالغ في الجانب الدائن من حساب العملاء لفترة تتجاوز الحد اللازم للسير الطبيعي للأعمال.

٦٤ - وفي التحويل الدائن ، يقيد المبلغ على حساب المحول عندما يبدأ المصرف المحول في معالجة تعليمات التحويل الدائن ، على حين لا يقيد المبلغ لحساب المحول اليه الا بعد أن يتلقى المصرف المحول اليه تعليمات الدفع . وما لم تقيد المبالغ في الجانب المدين والجانب الدائن من الحساب اعتبارا من تاريخ اصدار تعليمات التحويل الدائن ، فمن المتوقع بالضرورة في جميع التحويلات الدائنة فيما بين المصارف نشوء فاصل زمني بين اللحظة التي يقيد فيها المبلغ على حساب المحول واللحظة التي يقيد فيها لحساب المحول اليه . وعلى غرار التحويلات المدينة ، لا يمكن التعميم فيما يتعلق بالفاصل الزمني ، الذى قد يستغرق أجزاء من الثانية في شبكة ذات خطوط مباشرة من حاسبة الى أخرى ، أو قد يمتد الى بضعة أيام بل حتى أسابيع فيما يتعلق بالتحويلات الأخرى .

٦٥ - ولما كانت تقنيات تحويل الأموال بالوسائل الالكترونية تتيح للمصارف دائما على وجه التقريب انجاز تحويل الأموال على نحو أسرع مما تتيحه تقنيات الوسائل الورقية ، فانه يمكن في الواقع قيد المبلغ لحساب المحول اليه وقيده على حساب المحول على نحو أسرع مما يمكن في حالة الشيكات . وقد كان هذا أحد العوامل الرئيسية المعيقة لاعتماد تقنيات تحويل الأموال بالوسائل الالكترونية في بعض البلدان الموجهة نحو استخدام الشيكات ، وذلك لأن المحول هو الذى يقرر في معظم الحالات

الوسيلة التي يجرى بها تحويل الأموال . وقد عولجت هذه الحالة في بعض شبكات نقط المبيع عن طريق تأجيل قيد المبلغ على حساب المحول لفترة معينة من الزمن . ولا يوجد مثل هذا العائق أمام الاستعاضة عن تقنيات التحويل الدائن بالوسائل الورقية بتقنيات التحويل الالكتروني للأموال عندما يقيد المبلغ على حساب المحول في الوقت نفسه .

(ج) تعذر الرجوع عن تعليمات تحويل الأموال

٦٦ - من مصلحة المحول اليهم ، ومن مصلحة المصارف المحول اليها ، أن يكون الرجوع عن تعليمات تحويل الأموال متعذرا في وقت مبكر قدر الامكان من عملية تحويل الأموال. ومن الناحية الأخرى فان المحولين يرغبون بين الحين والآخر في ابطال تعليمات تحويل الأموال التي أصدروها ، ويكون ذلك عادة بسبب مشاكل مرتبطة بالمعاملة الأساسية ، أو بسبب ما يتخلل ذلك من اعسار للمحول اليه . وعلى الرغم من أن القواعد المحددة تختلف في النظم القانونية المختلفة ، وتلك مسألة يتناولها باستفاضة الفصل الخاص بنهائية القبول ، فان حق المحول في الغاء تعليمات تحويل الأموال ينتهي في وقت لا يتجاوز الوقت الذى يستكمل فيه تحويل الأموال . ولما كانت تعليمات التحويل الالكتروني للأموال تتجه الى أن تستكمل بأسرع من تعليمات تحويل الأموال بالوسائل الورقية ، وكانت القواعد المطبقة في الكثير من غرف المقاصة الالكترونية المتصلة والمنفصلة تفرض مزيدا من القيود على الحق في ابطال تعليمات بتحويل أموال بمجرد أن تقدم الى غرفة المقاصة ، فان المحولين يتجهون الى فقد حقهم في ابطال تعليمات تحويل الأموال في وقت أبكر في حالة اجراء تعليمات تحويل الأموال بالوسائل الالكترونية منه في حالة اجرائها بالتقنيات الورقية .

٣ - اهتمام المصرف بسرعة الأداء واتساقه

٦٧ - ليست المصارف أقل اهتماما من عملائها بسير نظام تحويل الأموال على نحو متسق ويمكن التنبؤ به . فالمصارف تحول مبالغ كبيرة من المال لحساباتها الخاصة ، ويجب أن يكون باستطاعتها هي أيضا الركون الى قدرتها على تسليم الأموال عندما تتعهد بذلك وعلى تسلم الأموال حينما تتلقى تعهدات بذلك . واذا لم تسر خدمة تحويل الأموال سيرا جيدا ، فان المصارف تتعرض في كثير من البلدان لخطر خسارة كل من رسوم الودائع وتحويل الأموال التي تنافسها عليها مؤسسات مالية أخرى تستطيع تقديم خدمات تنافسية ، ان لم تكن مماثلة . وهذا ما يدفع بالمصارف الى العمل على ضمان موثوقية النظام ، بما في ذلك ادخال تحسينات على كل من معدات الحاسبات الالكترونية وبرامجها وأساليبها ، وتعزيز قواعد العمل التي تقتضي اجراء سريعا يقوم به المصرف المتلقي لتعليمات تحويل الأموال . على أن المصارف ، بالاضافة الى الضغوط التي تمارس عليها لزيادة السرعة التي يعمل بها نظام تحويل الأموال ، تتعرض لضغوط مناظرة

للابقاء على قدر من التأخير الذى كان ملازما لنظام الوسائل الورقية . والضغطان الرئيسيان من هذا النوع هما الأثر المترتب على الاسراع بعملية تحويل الأموال فيما يتعلق بامكانات جني المصرف للفائدة ، وضمان المصرف المحول اليه أن المصرف المحول سيسدد له الأموال .

(أ) امكانات جني فائدة على الأصول المصرفية

٦٨ - يزيد الجهاز المصرفي ككل صافي أرباحه حينما تكون هناك زيادة في مقدار الأصول التي تدر فائدة والتي لا تخضع لالتزام مناظر بدفع فائدة لعميل ما . وتقل التزامات الجهاز المصرفي بدفع فائدة لعملائه خلال الفترة التي تلي قيد المبلغ على حساب المحول وتسبق قيده لحساب المحول اليه . وفي الواقع ، ليس الالتزام بدفع فائدة عن الوديعة خلال فترة التحويل هذه معترفا به لأى عميل محدد من عملاء المصرف . ولما كان العمل بتقنيات تحويل الأموال بالوسائل الالكترونية في التحويلات الدائنة شأنه أن يقلص الفترة الزمنية التي تسبق تلقي المصارف المحول اليها تعليمات التحويل الدائن ، فان التعجيل في قيد المبلغ لحساب المحول اليه اعتبارا من يوم تلقي التعليمات من شأنه أن يزيد من التزامات المصارف ازاء عملائها التي تنعكس في الأرصدة المصرفية للعملاء ، وذلك بالمقارنة بالحالة التي تنشأ عن استعمال تقنيات التحويلات الدائنة بالوسائل الورقية .

٦٩ - وفي كثير من أنحاء أوروبا القارية ، من المألوف في عمليات التحويل فيما بين المصارف قيد المبلغ لحساب المحول اليه بتاريخ فائدة يتلو تاريخ القيد بيومين مصرفيين . وتمتد الفترة الى اربعة ايام تقويمية اذا تخللتها عطلة نهاية أسبوع عادية . والهدف من فترة اليومين المصرفيين هو أن يتسنى للمصرف المحول اليه تلقي التسوية من المصرف المحول قبل التاريخ الذى يبدأ فيه المحول اليه جني فائدة على المبلغ المحول . وبموجب القاعدة العامة لتحويل دائن ، تعتبر القيود لحساب المحول اليهم ثابتة ، وتتاح الأموال للمحول اليهم عادة بدون قيد أو شرط ، اذ يمكن على الفور سحبها أو تحويلها الى حساب آخر . على أن الأموال لا تدر فائدة حتى التاريخ المبين لاستحقاق الفائدة . وعلاوة على ذلك ، في حالة سحب الأموال قبل ذلك التاريخ ، يجرى تحميل العميل رسما مقابل الفترة المعنية . وتضمن هذه القاعدة فترة يومين كحد أدنى لا يدفع خلالها أى من المصرفين فائدة على المبلغ المحول بالاضافة الى أية فترة من الزمن تلزم لانجاز التحويل .

٧٠ - كذلك تتكون أصول تدر فائدة اذا تلقى المصرف المحول اليه مبلغا يقيد لحسابه قبل قيده على حساب المصرف المحول . وفي الواقع ، يعترف كلا المصرفين في هذه الحالة بالأصل نفسه . وهذا ما يحدث في التحويلات المدينة في الولايات المتحدة حيث يستخدم مصرف الاحتياطي الفيدرالي جدولا لتوافر الأموال من أجل تحديد تاريخ القيد لحساب المصرف المحول اليه فيما يتعلق بالشيكات المقدمة لمصرف الاحتياطي

الفيدرالي لأغراض التحصيل . ويقضي جدول توافر الأموال على وجه الاجمال بقيد المبالغ لحساب المصارف المحول اليها في وقت يسبق بعض الشيء الوقت الذى يستطيع فيه مصرف الاحتياطي الفيدرالي تقديم الشيكات للمصارف المحولة وتلقي القيمة منها. غير أن مصرف الاحتياطي الفيدرالي عمل على الحد من هذا الشكل الفريد من الأصول المصرفية ، وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق تشجيع التحويلات الدائنة بالوسائل الالكترونية وتقديم الشيكات على نحو أسرع ، بما في ذلك اقتراح بتقديم شيكات بمبالغ كبيرة بالوسائل الالكترونية .

٧١ - وحيثما تقلصت امكانات جني الفائدة التي كانت متاحة في ظل النظام السابق لتحويل الأموال بالوسائل الورقية بسبب الأخذ بتقنيات تحويل الأموال بالوسائل الالكترونية ، أو بسبب اجراءات اتخذتها السلطات العامة ، كان من المتوقع أن تترتب رسوم صريحة على تحويلات الأموال . ورغم أن الخوض في حسنات أو سيئات استيفاء رسوم صريحة على خدمات تحويل الأموال يخرج عن نطاق هذا الدليل القانوني ، فان تقديم خدمة لتحويل الأموال تتوافق مع احتياجات الكثيرين من عملاء المصارف تقتضي وضع قواعد لا تكافيء المصارف على التأخير في معالجة أى جانب من التحويل من أجل تحقيق دخل لنفسها .

(ب) ضمان السداد للمصرف المحول اليه

٧٢ - في بعض البلدان ، تقترن القواعد المصرفية التي تسمح بتأخير القيد النهائي القانوني لحساب المحوّل اليه بقلق المصرف المحوّل اليه من احتمال عدم قيام المصرف المحوّل للأموال بالسداد وحيثما يصبح المصرف ملزما قانونا بالقيد لحساب عملائه قبل أن يكون له الحق القانوني النهائي في القيد المدين المقابل في شكل مقبول له ، فانه يتعرض لخطر ائتماني هو أن القيد المدين قد لا يصبح نهائيا ، أو أن الشخص أو المصرف المدين له في القيد المدين قد يصبح عاجزا عن الوفاء . وفي التحويل المدين ، هناك خطر اضافي يتعرض له المصرف المحول اليه وهو احتمال رفض تعليمات التحويل المدين .

٧٣ - وفي معظم البلدان تم الحد من المخاطرة التي يتعرض لها المصرف المحوّل اليه فيما يتعلق بالتحويلات المدينة بالوسائل الورقية ، وذلك عن طريق قاعدة قانونية تمكن المصرف المحول اليه من عكس القيد لحساب المحوّل اليه في حالة الرفض . وثمة قاعدة مماثلة يبدو أنها تسود نظم التحويلات الالكترونية للأموال ، وهي قاعدة تسمح بالتحويلات المدينة . كذلك تم في بعض البلدان الحد من خطر عدم قيام المصرف المحوّل بتسوية تحويل مدين أو تحويل دائن ، وذلك عن طريق قاعدة قانونية مماثلة تقضي بامكان عكس القيد لحساب المحوّل اليه اذا لم يتلق المصرف المحوّل اليه القيمة. وفي طليعة هذه البلدان تأتي الولايات المتحدة ، حيث يشكل خطر عدم قيام المصرف بالتسوية الأساس للعديد من القواعد التي تنظم تحويلات الأموال . ولكن يمكن ، حيث

لا تسمح القواعد القانونية بعكس قيد المبلغ لحساب المحوّل اليه ، أو باعطاء الأولوية في اجراءات العجز عن الوفاء ، تحميل المخاطرة للمحوّل اليه لا للمصرف المحوّل اليه ، عن طريق تأخير قيد المبلغ لحساب المحوّل اليه الى أن تصبح التسوية نهائية .

٤ - مسؤولية المصرف المقصود عن سرعة التنفيذ

(أ) التحويل الدائن

٧٤ - المصرف المحوّل اليه هو ، في التحويل الدائن ، المصرف الذى ينفذ ، في آخر الأمر ، تعليمات المحوّل بقيد المبلغ لحساب المحوّل اليه ،رغم أن الواجب القانوني للمصرف المحول اليه بالمسارعة الى التنفيذ ناجم ، في نظم قانونية عديدة ، عن الاتفاق المصرفي القائم بينه وبين المصرف المحول أو المصرف الوسيط الذى أرسل اليه التعليمات .

٧٥ - تاريخ الدفع : قد تتضمن تعليمات المحول الى المصرف المحول تاريخا للدفع يجب فيه قيد المبلغ لحساب المحول اليه . ورغم أن تاريخ الدفع يمكن أن يرتب على المصرف المحول التزاما تعاقديا بقيد المبلغ لصالح المحول اليه بحلول ذلك التاريخ، يبقى مدى أهمية تاريخ الدفع فيما يتعلق بالمصرف المحول اليه أمرا أقل وضوحا ، ويحدد مدت م - م م دم - ٧٩٨٢ تاريخ الدفع بأنه " التاريخ الذى يجب فيه أن يتاح للمستفيد] المحول اليه [سحب الأموال نقدا . ويبدو أن ذلك يجعل تاريخ الدفع ، كما يظهر في التعليمات التي يتلقاها المصرف المحول اليه ، ملزما له قانونا ، ما لم يرفض المصرف المحول اليه التعليمات لعدم تمكنه من قيد المبلغ لحساب المحول اليه في ذلك التاريخ المحدد أو لأنه رفض القيام بذلك ما لم يتلق التسوية . فعدم قيام المصرف المحول اليه بقيد المبلغ لحساب المحول اليه في الوقت المناسب ، الذى يبدو أنه تاريخ الدفع اذا كان محددا ، يشكل اذن ، في الأحوال العادية ، خرقا للاتفاق بين المصارف ، وقد تترتب على المصرف المحول اليه مسؤولية الخسائر الناجمة عن الخسائر ، ان وجدت .

٧٦ - وللمصرف المحول اليه أيضا اتفاق مع المحول اليه على أن يقيد لحسابه خلال فترة ملائمة جميع التحويلات الدائنة التي يتسلمها . وعندما يتأخر القيد الى ما بعد انقضاء الفترة الملائمة ، تقع في حالات كثيرة خسارة فوائد ، حتى لو كانت الخسارة في كل معاملة من الضآلة بحيث لا تستحق الوقت الذى سيقضيه المحول اليه في تقديم الشكوى . ويمكن الا يتقدم المحول اليه بالشكوى لأنه قد لا يكون في وضع يسمح له بأن يعرف متى وصلت تعليمات التحويل الدائن . ولكن اذا كان المصرف دائم التباطؤ في قيد المبالغ لحساب المحول اليهم فقد يتضخم مجموع الخسائر التي يتكبدها عملاؤه والأرباح التي يحققها هو . وهذا هو السبب في أن بعض البلدان وبعض شبكات التحويل الدائن تشترط فترة قصوى يقوم خلالها المصرف المحول اليه بقيد المبلغ لحساب المحول اليه بعد تلقي تعليمات التحويل الدائن .

(ب) التحويل المدين

٧٧ - في التحويل المدين يقوم المصرف المحول بتنفيذ تعليمات أو اذن المحول بأن يقيد مبلغا على حسابه ، وبأن يحول هذا المبلغ أو يعمل على تحويله الى حساب المحول اليه . فاذا خالف القانون ولم يقبل التعليمات ، يصبح مسؤولا تجاه عميله عن الأضرار . كما أن المصرف المحول ، اذ يقيد المبلغ على حساب المحول ، يؤدي كذلك دور المصرف الذي ينفذ ، في آخر الأمر ، التعليمات الواردة من المحول اليه الى المصرف المحول اليه بتحصيل المبلغ المعني من حساب المحول في المصرف المحول . وليس هناك من الناحية العملية الا قلة من المحول اليهم في وضع يسمح لهم بالاصرار على أن يقبل المصرف المحول التعليمات دون ابطاء . وقد يكون المصرف المحول اليه ، من جهة أخرى ، قادرا على الضغط في هذا الاتجاه . يضاف الى ذلك أن السلطات العامة في بعض البلدان تضغط هي الأخرى على المصارف المحولة كي تسارع الى اجراء التسوية .

٧٨ - غير أن الاهتمام الرئيسي للنظام القانوني لم يكن موجها الى مقدار الوقت الذي يستغرقه قبول تعليمات التحويل المدين ، بل مقدار الوقت المتاح للمصرف المحول لرفض هذه التعليمات . فالمصرف المحول الذي تقدم اليه تعليمات يمكن أن يؤدي قبولها الى رصيد مدين عال بدرجة غير مرضية في حساب المحول ، قد يقرر استبقاء المعاملة لفترة من الزمن تتاح فيها للمحول فرصة ايداع أموال اضافية في حسابه . فاذا لم تودع هذه الأموال ، فسينتهي الأمر الى رفض تعليمات التحويل المدين . ولكن اذا ساء الوضع المالي للمحول خلال الفترة السابقة للرفض ، فقد تلحق بالمحول اليه والمصرف المحول اليه خسائر أفدح لأنهما لم يأخذا علما بالمصاعب المالية التي يعانيها المحول من خلال الرفض الفوري لتعليمات التحويل المدين . ومن المألوف ، أن توجد قواعد غرف المقاصة وما يماثلها من الاتفاقات بين المصارف على فترة دقيقة التحديد تحسب ابتداء من توجيه التعليمات ، ولا يمكن بعد انقضائها اعادة التعليمات عن طريق غرفة المقاصة . غير أن الأمر يكون عادة أقل وضوحا فيما يتعلق بالفترة التي يمكن خلالها اعادة التعليمات المرفوضة ، خارج نطاق غرفة المقاصة ، ولو أنه يوجد اتفاق عام على أنه توجد حدود زمنية من هذا القبيل .

٥ - أثر الأعمال المصرفية في الفروع

٧٩ - فيما يتعلق بتحويلات الأموال بالوسائل الورقية ، كثيرا ما تعامل الفروع المنفصلة للمصارف كمصارف مستقلة لأغراض تحديد المهلة التي تنطبق على ارسال تعليمات تحويل الأموال من مصرف الى آخر ، أو على قبول المصرف المحول أو رفضه للتعليمات . وهذه القاعدة تستند الى افتراض أن العديد من الاجراءات الحاسمة التي يتخذها المصرف المحول والمصرف المحول اليه لا يمكن القيام بها الا عند وصول تعليمات تحويل الأموال الى مكتب المصرف الذي تحفظ فيه سجلات حساب العميل ونماذج توقيعه ويدار فيه الحساب .

٨٠ - وعندما تكون سجلات حساب العميل محفوظة خارج نطاق الخطوط المباشرة في مقر مركزي لمعالجة البيانات ، على حين تكون نماذج التوقيع اللازمة لتعليمات تحويل الأموال بالوسائل الورقية محفوظة في الفرع ، يصبح أقل وضوحا ما اذا كان ينبغي حساب المهلة المتاحة لعمل المصرف اعتبارا من تسلم التعليمات المكتوبة في مركز معالجة البيانات أو من تسلمها في الفرع الذي يمكن فيه التحقق منها والتصديق عليها. والعديد من قواعد غرف المقاصة يحسب الزمن المتاح لاعادة تعليمات التحويل المدين أو تعليمات التحويل الدائن غير القابلة للمعالجة الالكترونية ابتداء من اللحظة التي يسحبها فيها المصرف المتلقي من غرفة المقاصة . ولا يراعي ذلك حاجة المصرف المتلقي الى معالجة التعليمات في مركز معالجة البيانات وفي الفرع على السواء . ومع ذلك ، واذا تبين لعدة مصارف مشتركة في غرفة المقاصة أن الفترة أقصر مما ينبغي، فانه يمكن توقع تعديل قواعد غرفة المقاصة لاتاحة مزيد من الوقت لاعادة التعليمات التي من هذا القبيل .

٨١ - ولما كانت أرقام تحديد الهوية أو كلمات السر أو غير ذلك من الاذن للتحويلات الالكترونية للأموال ، المباشرة وغير المباشرة ، محتواة في الحاسبة الالكترونية الى جانب سجلات الحساب ، فان الحاجة تدعو الى تسليم تعليمات تحويل الأموال الى مركز معالجة البيانات فقط ، دون الفرع . يضاف الى ذلك أنه ، اذا كانت فروع المصرف ومكاتبه داخل نطاق الخطوط المباشرة ، أمكن الوصول الى سجلات حساب العميل واذون التحويلات الالكترونية للأموال من طرفيات موجودة في أي من تلك النقاط . ولكن قد يكون من الضروري ، عند تحويل الأموال بالوسائل الورقية ، أن يرسل المصرف المحول التعليمات الى الفرع المناسب للتحقق من التوقيع ، ولو كان بالامكان قيد المبلغ لحساب العميل أو عليه من طرفية ذات خط مباشر يقع عند نقطة ملائمة أخرى ، ومن جهة أخرى اذا قامت المصارف بتشذيب تعليمات تحويل الأموال بالوسائل الورقية ، فليس من ضرورة لأن يتاح لها الوقت اللازم لارسال تلك التعليمات الى الفرع ليتحقق من التوقيع .

- - - - -